الأمم المتحدة

A/ES-10/725–S/2016/567

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
23 June 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الحادية والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

منذ آخر رسالة وجهناها إليكم، مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦، لا يزال أفراد الشعب الفلسطيني، بمن فيهم الأطفال، يتعرضون للقتل والإصابة والترويع من جراء انتهاكات إسرائيل المستمرة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وعلى الرغم من أحكام القانون الدولي التي تنص صراحة على وجوب حماية المدنيين الخاضعين للاحتلال الأجنبي، لا يزال الشعب الفلسطيني يتعرض، دون أي حماية، لانتهاكات لا حصر لها لحقوق الإنسان المفروضة له ولجرائم حرب على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية. وظلت بذلك التوترات متأججة، بينما تتزايد مشاعر الغضب والخوف والإحباط في صفوف شعبنا في الوقت الذي لا يزال يتلاشى فيه بمرور الأيام الإيمان بإمكانية تحقيق السلام.

وكل رسالة نبعثها إليكم لا تقتصر على إيراد قائمة ببعض الجرائم فقط التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال ضد الشعب الفلسطيني وأرضه، بل إنها تتضمن أيضا أسماء وقصص الأبرياء الذين أزهقت أرواحهم على أيدي الاحتلال بصورة مأساوية. ومع كل اسم وقصة، تظهر دورة جديدة من الكراهية والغضب لتعتمل في صدور شعب رازح تحت الاحتلال تُرك

300616 280616 16-10653 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أفراده عُزَّلا في مواجهة سلطة وحشية محتلة تطلق عليهم نيران أسلحتها الفتاكة كل يوم. ولا شك أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تتعزز بثقافة الإفلات من العقاب ومخالفة القانون التي لا تزال سائدة بسبب عدم مساءلتها من جانب المجتمع الدولي عن أي انتهاكات وجرائم ترتكبها في حق الشعب الفلسطيني وفي كافة أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ولم يقتصر الإفلات من العقاب بهذه الصورة على إعفاء إسرائيل من التزاماتها القانونية بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، بل شجعها أيضا على مواصلة اقتراف جرائمها دون خوف من العقاب.

وخير مثال على الأعمال الوحشية الصارخة التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال ما وقع البارحة، الموافق ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٦، عندما اعترى الشعب الفلسطيني مرة أخرى إحساس هائل بالحزن والأسى بسبب فقدان طفل آخر على يد الاحتلال. وآخر فتى وقع ضحية وحشية قوات الاحتلال الإسرائيلية هو محمود رأفت بدران (١٥ عاما)، من قرية بيت عور التحتا في الضفة الغربية المحتلة. وقد كان محمود، إلى جانب شقيقيه أمير (١٦ عاما) وهادي (١٧ عاما)، وصديقيهما داوود أبو حسن (١٦ عاما) ومجد بدران (١٦ عاما)، في طريق العودة من المسبح الوحيد المجاور لقريتهم. وكانت مركبتهم تسير باتجاه العودة إلى البيت على طريق تقع على مقربة من إحدى الطرق الالتفافية المخصصة للإسرائيليين فقط، يشار إليها أيضا باسم ''الطريق ٤٤٣'' أو ''طريق الفصل العنصري''. وفجأة، تعرضت السيارة لوابل من الرصاص أطلقته بعض قوات الاحتلال الإسرائيلية من مكان مجاور، فقُتل محمود وأصيب الفتية الآخرون في السيارة بجروح خطيرة. وذكرت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني أن قوات الاحتلال الإسرائيلية منعت المساعدين الطبيين من معالجة الفتية الفلسطينيين المصابين لمدة تزيد على ٩٠ دقيقة. وعلاوة على ذلك، فإن ثلاثة من الفتية الذين عولجوا أخيرا في أحد المستشفيات كانوا مصابين بطلقات نارية في الرأس والصدر.

وتجدر الإشارة إلى أن ''الطريق ٤٤٣'' طريق مخصصة للإسرائيليين فقط ويبلغ طولها ١٥ ميلا، وأكثر من نصف هذه الطريق يمر عبر الضفة الغربية المحتلة. وبالإضافة إلى انتهاك حرية الفلسطينيين في التنقل والدخول، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات مدمرة على الصحة والتعليم وسبل المعيشة، فإن طرق الفصل العنصري هذه أدت إلى توطيد وتعزيز وجود المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في مختلف أنحاء الضفة الغربية المحتلة، وهو ما يكفل للمستوطنين غير القانونيين فرصة أكبر للدخول على حساب السكان المدنيين الفلسطينيين الأصليين.

وفيما يتعلق بمأساة مقتل محمود، ذكرت ناطقة عسكرية باسم السلطة القائمة بالاحتلال أن الفتية ''أصيبوا بالخطأ'' في الوقت الذي كانت فيه قوات الاحتلال الإسرائيلية تستجيب لتقارير مزعومة تفيد إقدام فلسطينيين على ''قذف الحجارة والقنابل الحارقة'' على المستوطنين غير القانونيين على الطريق السالفة الذكر المخصصة للإسرائيليين فقط. ويجب على المجتمع الدولي ألا يقبل أن تستمر السلطة القائمة بالاحتلال، التي من واجبها حماية الشعب الواقع تحت الاحتلال وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة، في ''إصابة'' المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، ''بالخطأ''. وحتى لو كانت السلطة بصدد الرد على الرمي المزعوم للحجارة، كيف يمكن أن يبرر ذلك إمطار سيارة بالرصاص وإطلاق النار على الناس في رؤوسهم وصدورهم؟ وكيف يمكن السماح للسلطة القائمة بالاحتلال، التي اتفق أنها أيضا عضو كامل العضوية في الأمم المتحدة، بأن تتصرف بهذه الطريقة الإجرامية، حيث تقوم بقتل الكثير من الفلسطينيين وإصابتهم وتدمير حياتهم كل يوم؟ وكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يستمر في السماح للسلطة القائمة بالاحتلال بارتكاب تلك الجرائم في ظل الإفلات التام من العقاب؟ إن القيادة الفلسطينية تدعو إلى إجراء تحقيق دولي في هذه الجريمة الأخيرة بغية مساءلة الجناة عن جرائمهم وعن تدمير حياة أسرة فلسطينية أخرى. فقد طفح الكيل.

ومن المحزن أن هذه ليست أول مأساة تواجهها أسرة محمود بسبب احتلال إسرائيل الذي دام ٥٠ عاما. فوالد محمود، في الواقع، وهو دبلوماسي لدى وزارة خارجية دولة فلسطين، كان أسيرا لدى الاحتلال واحتُجز في أحد السجون الإسرائيلية لمدة ١٦ عاما. ويضاف إلى ذلك أنه عندما كان في السجن، هُدم منزل أسرته على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي. والآن، فإن الأسرة تعلن الحداد على القتل العمد لابنها البكر، محمود، ولا يزال جثمانه لدى السلطة القائمة بالاحتلال، ولم يجر إعادته إلى أسرته لدفنه بصورة لائقة. وفي الوقت نفسه، فإن أسرة محمود توجد حاليا في المستشفى لعيادة ولدَيها الآخرَين، حيث تدعو لهما بالبقاء على قيد الحياة وهما لا يزالان يصارعان الموت نتيجة طلقات نارية في الرأس والصدر. وهذا مجرد مثال واحد على الطريقة التي يجري بها تحطيم حياة الناس الواقعين تحت الاحتلال من جراء سياساته.

وفي حين يستحيل تسجيل كل جريمة على حدة من الجرائم التي ترتكب يوميا على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين الإرهابيين ضد الشعب الفلسطيني، ترد فيما يلي قائمة تضم بعضا فقط من الجرائم الكثيرة التي ارتكبتها إسرائيل في الآونة الأخيرة، بما في ذلك عمليات هدم المنازل والاعتقالات الجماعية وعمليات الاحتجاز التي من الواضح أنها،

إلى جانب حصار إسرائيل غير القانوني المستمر لقطاع غزة، تهدف جميعا إلى بث أقصى قدر ممكن من البؤس في حياة المدنيين الفلسطينيين، والتي تؤثر تأثيرا خطيرا على كل رجل وامرأة وطفل.

١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦

- احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلية ١١ فلسطينيا، معظمهم في أثناء غارات شنتها قبل الفجر داخل الضفة الغربية.
- أصيب شاب فلسطيني يُدعى صالح أبو العند (٢١ عاما) بجروح خطيرة عندما دهسته إحدى مركبات قوات الاحتلال الإسرائيلية أثناء غارة شنتها قبل الفجر على مخيم بلاطة للاجئين، شرقي مدينة نابلس.
- احتجزت القوات البحرية الإسرائيلية ١٠ صيادين فلسطينيين بينما كانوا يبحرون قبالة شاطئ غزة.

١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦

- قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بسرقة خمس سيارات مملوكة لفلسطينيين خلال حملة شنتها قبل الفجر في قرية بلعين، غرب رام الله.
- أصابت قوات الاحتلال الإسرائيلية اثنين من الفلسطينيين القُصَّر واحتجزت ثمانية فلسطينيين في غارة شنتها قبل الفجر في مختلف أنحاء الضفة الغربية.

١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦

- طاردت قوات الاحتلال الإسرائيلية على متن سيارة جيب أربعة فلسطينيين بينما كانوا يسيرون على شارع قرب بلدة عزون في قلقيلية، فدهست الشاب حمزة عويصات، واعتقلت بقيتهم.

١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦

- احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلية ١٤ فلسطينيا، من بينهم امرأتان، خلال غارات شنتها قبل الفجر في مختلف أنحاء الضفة الغربية.

- قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية المتمركزة شرق خان يونس، في جنوب قطاع غزة، بفتح نيران المدافع الرشاشة الثقيلة على المزارعين، فمنعتهم من الوصول إلى أراضيهم.
- قضى شاب فلسطيني مصاب بمتلازمة داون يُدعى عارف جرادات (٢١ عاما) متأثرا بجراح أصيب بها في ٤ أيار/مايو في قرية سعير، بالخليل.

٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

- احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلية ١٦ فلسطينيا من مختلف أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك صحفيان، وأطلقت النار على شقيقين فأصابتهما بالرصاص المغلف بالمطاط.

٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٦

- قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية محمود رأفت بدران (١٥ عاما) من قرية بيت عور التحتا في الضفة الغربية المحتلة. وأصيب أيضا شقيقاه أمير (١٦ عاما) وهادي (١٧ عاما)، وكذلك صديقاهما داوود أبو حسن (١٦ عاما) ومجد بدران (١٦ عاما)، الذين كانوا يستقلون السيارة رفقة محمود، بجروح خطيرة من جراء نيران الأسلحة الإسرائيلية، وهم لا يزالون في حالة خطيرة.

ومما لا شك فيه أن الانتهاكات المذكورة أعلاه تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني وكذلك القانون الجنائي الدولي على النحو المبيّن في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وفيما يخص جرائم الحرب هذه، سنواصل السعي لتحقيق المساءلة والعدالة باتباع جميع السبل القانونية والسلمية. وفي الوقت نفسه، فإننا نناشد مرة أخرى المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يتحرك الآن لحماية الشعب الفلسطيني ونزع فتيل هذا الوضع الخطير، الذي من الواضح أنه يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وكما ذكرنا من قبلُ، فلا يمكن أن يبقى الشعب الفلسطيني مستثنى من المسؤولية عن حماية المدنيين من هذه الفظائع والانتهاكات الصارخة للقانون، فهم ليسوا مجرد أرقام ولكنهم بشر تتعرض حياتهم للتحطيم باستمرار. والحدث المأساوي الذي وقع أمس ما هو إلا دليل آخر على التجاهل التام من جانب السلطة القائمة بالاحتلال لأرواح وحقوق الشعب الفلسطيني، وعلى ازدرائها التام للقانون الدولي. وقد حان الوقت لكي يضع المجتمع الدولي أخيرا حدا لإفلات إسرائيل من العقاب ولاحتلالها الذي دام ٥٠ عاما كي يحقق للشعب الفلسطيني العدالة التي طال انتظارها.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها ٥٨٨ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/ES-10/724-S/2016/544) سجلا أساسيا للجرائم التي ما برحت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور
السفير
المراقب الدائم
لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة